مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 24 /كانون الاول/2025
المجلد(6)- العدد(4)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

# تطور المؤسسة العسكرية في اثيوبيا ودورها في الصراع على السلطة (1953–1974)

م.د. انتصار حسين احمد
كلية التربية الاساسية–الجامعة المستنصرية

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسة العسكرية، الجيش الاثيوبي، الاتفاقيات العسكرية

**الملخص:**

أنّ التحديث العسكري في إثيوبيا (1953–1974) تشكّل عبر مزاوجةٍ بين إعادة البناء بعد التحرير، وإستقدامِ التدريب الخارجي والاتفاقات الأمنية، وبين توسّعٍ عدديٍّ ترافق مع إرتفاع الوعي السياسي في الصفوف نتيجة المهمّات الدولية والاحتكاك بالأزمات الداخلية؛ فبينما أنتجت اتفاقات 1953 جيشًا أكثر مهنية وتسليحًا، ظلّ غيابُ القيادة الموحّدة والتفاوتُ بين الأفرع والمدارس والتراتبية الاجتماعية ينزح بالمؤسسة نحو التسييس، ومع تفاقم الأعباء العملياتية في إريتريا/الأوغادين وتدهور شروط المعيشة، إندفعت المؤسسة إلى قلب المشهد السياسي في 1974 عبر الدَّرگ، بما دشّن تحوّلًا جذريًا في طبيعة الدولة والعلاقات المدنية–العسكرية .

**المقدّمة:**

تنبعُ أهميةُ هذا البحث من أنّه يُعيد بناء الهيكلية التفاعلية التي تشكّل المؤسسة العسكرية الإثيوبية خلال المرحلة المفصلية الممتدّة من مطلع الخمسينيات حتى ثورة شباط/فبراير 1974، مُبرزًا كيف إقترن التحديثُ المؤسّسي بالتسييس التدريجي تحت ضغط التحدّيات الداخلية والحرب الباردة. يُظهر البحث أنّ مشروع إعادة البناء بعد التحرير إرتكز إلى معادلةٍ تبادلية (التسليح والتدريب مقابل حقوق الاستيطان) وإلى تنويع الشراكات (بريطانيا/السويد/الولايات المتحدة ثم أطراف أُخرى)، وأنّ الاستثمار في التعليم العسكري (هُولاتا، هرر، الكلّيات البحرية والجوية) أسّس لطبقاتٍ مهنيةٍ جديدة داخل الجيش. كما يُبيّن أنّ التوسّع الكميّ وإرتفاع الوعي السياسي داخل الصفوف - بفعل المهمّات الخارجية والاحتكاك بالمجتمع المدني - أعاد تشكيل العلاقة المدنية–العسكرية وصولًا إلى لحظة 1974 التي إنفجرت فيها الخلافات الجذرية المتراكمة.

ويقوم التقسيمُ على ثلاثة مباحث مترابطة: المبحث الأوّل (1951–1959) يُحلّل إعادةَ البناء وتحديثَ التسليح وتأسيسَ القوّات البحرية والجوية ومسارات التأهيل (هُولاتا/هرار) مع ضبط الهيكل التنظيمي. المبحث الثاني (1961–1973) يُفكّك الدورَ السياسي والخارجي للمؤسسة: توازناتُ الأفرع، محاولاتُ الإنقلاب، المهمّاتُ الأممية (كوريا/الكونغو)، وأثرُها في وعي الضبّاط والجنود، إضافةً إلى تفاعلات إريتريا/الأوغادين. المبحث الثالث (1974) يدرس موقفَ المؤسسة من ثورة شباط، ويشرح كيف إزدادت التوتّرات الاجتماعية–المعيشية داخل القوات، وكيف إلتأم الدَّرگ ليسدّ فراغ السلطة مُستندًا إلى شرعيةٍ ثورية، وهكذا يُقدّم البحثُ إطارًا تركيبيًا يربط التحديثَ العسكري بمسارات الشرعية السياسية وأمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي .

**المبحث الأول : تطوير المؤسسة العسكرية (1951 – 1959)**

سعت إثيوبيا بعد الهزيمة التي تعرضت لها القوات الإيطالية ابان الحرب العالمية الثانية (بواهن، 1990، صفحة 739)، الى تطوير المؤسسة العسكرية الاثيوبية التي لم تكن تمتلك آنذاك قوة عسكرية تقدر بحوالي خمسة آلاف جندي (Milkias & Metaferia, 2005, pp. 144-146)، وفي هذا الاطار ، أدرك الإمبراطور هيلا سيلاسي (Haile Selassie) الذي قاد جيشه لطرد قوات الاحتلال الإيطالي من الأراضي الاثيوبية عام 1941 (الاثيوبي، 1954، الصفحات 57-58) ، أهمية تأهيل الجيش الاثيوبي بدعم الدول الغربية (رياض، 1966، صفحة 165) .

إثر ذلك ، قررت الحكومة الاثيوبية منذ بداية 1951 على إنتقال الدولة من الاستيراد إلى بناء قدرة تصنيعٍ محلّية للذخيرة ، إذ أُقيم أول مصنع ذخيرة بدعمٍ وتمويلٍ وخبرةٍ تشيكوسلوفاكية، وتولّى الفنيون الأجانب تشغيله مبدئيًا إلى أن اكتمل تأهيل الكوادر الإثيوبية، ثم تتابع خلال السنوات اللاحقة إنشاءُ منشآتٍ للعتاد، بما انسجم مع سياسة تنويع مصادر التسليح وتقليص الاعتماد الخارجي (Ofcansky & Berry, 1991, pp. 219-220).

وعكست مشاركةُ إثيوبيا في الحرب الكورية توظيفَ المؤسّسة العسكرية في السياسة الخارجية، إذ سُيِّر في 1951 أولُ تشكيلٍ من كتيبة "**كاغنيو**" المنبثقة من الحرس الإمبراطوري إلى الجبهة تحت راية الأمم المتحدة، ووُضع تشغيليًا ضمن الفرقة السابعة الأميركية، وتناوبت الكتائب حتى اتفاق وقف إطلاق النار سنة 1953، فبلغ عددُ المشاركين نحو خمسة آلاف جندي أدّوا واجباتهم القتالية بسمعةٍ عالية من الانضباط والكفاءة(F.R.U.S.No.196, April 6, 1953, p. 443) .

شهد عام 1953 انعقاد "اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة" التي ربطت أديس أبابا بواشنطن بشرط استئجار منشأة كاغنيو للاتصالات قرب أسمرة لمدة ربع قرن، الأمر الذي وفّر مظلةً

رسمية لتدفّق الخبرة والمعدات الأمريكية إلى المؤسسة العسكرية الإثيوبية (F.R.U.S.No.183, May 15, 1953, p. 424)، وثبّتت اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة الموقّعة في 22 أيّار 1953 التحوّل البنيوي في مصادر تسليح إثيوبيا، إذ تحوّل الثقل الرئيس إلى الولايات المتحدة التي دعمت إعادة هيكلة القوات النظامية وربطت ذلك بترتيبات قاعدة كاغنيو في أسمرة (Tariku, 2022, p. 34)، وخلال خمسينيات القرن ذاته لحقت النرويج والهند بركب المانحين عبر بعثات تدريب وبناء قدرات خاصة في البحرية والتعليم العسكري (F.R.U.S.No.185, August 13, 1952, pp. 425-426).

في إطار اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة (MDAA)، تلقّى نحو 23,000 من أفراد القوات الإثيوبية دورات تدريب متقدّمة ضمن برامج التعليم العسكري، وكان 4,000 منهم في منشآت داخل الولايات المتحدة، وبلغت القيمة الإجمالية للمساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدّمتها الولايات المتحدة لإثيوبيا بموجب الاتفاقية نحو 606 مليون دولار أمريكي، وأدت سياسات التعاون العسكري الإثيوبي–الأمريكي منذ منتصف الخمسينيات على اعتمادٍ مُنظَّم على التدريب الخارجي، إذ جرى ابتعاث آلاف العسكريين إلى الولايات المتحدة، وقد عكس ذلك انتقال الجيش الإثيوبي إلى مهنية أعلى ضمن إطار الاتفاقية، بالتوازي مع إعادة هيكلة الإنفاق الدفاعي في أواخر العهد الإمبراطوري (Ofcansky & Berry, 1991, pp. 278-280).

وتحرّكت أديس أبابا منذ منتصف الخمسينيات لإنشاء ذراعٍ بحريّة فاعلة على البحر الأحمر، فاستعانت بمهمّة نرويجية للتأسيس والتدريب، بموجب اتفاقٍ وُقّع عام 1954 نظّم ضباطٌ نرويجيون ودربوا قوةً بحريةً متواضعة، وفي عام 1955 أُنشئ الكلّية البحرية قرب مصوّع ، وتوّجت الخطوة في عام 1958، حينما أُعلن رسميًا تأسيس البحرية الإمبراطورية الإثيوبية ، وظلّت مجموعة صغيرة من الضباط البريطانيين المتقاعدين تعمل مستشارين ومشرفين على التدريب (Frederick J., 2022, pp. 52-54).

وعلى صعيد آخر ، جرى تحويل الجيش الإمبراطوري في عام 1955 إلى "القوات البرية الإثيوبية" بوحدات متمركزة في أديس أبابا وتِغراي (إريتريا) وهَرَار، وحُددت القوة التشغيلية لكل فرقة بستة آلاف جندي حتى مطلع ستينيات القرن العشرين، ثم أفضت التفاهمات العسكرية في عام 1960 إلى زيادة سقف القوة إلى ثمانية آلاف لكل فرقة، وإحداث فرقة رابعة مقرها أديس أبابا، مع التزامٍ أمريكي بدعم سلاح الجوّ ووحدات مشاة البحرية والشرطة؛ وبذلك تعزّز توجّه الدولة إلى

بناء جيش نظامي مركزي قادر على مواكبة متطلبات الأمن الإقليمي والحرب الباردة (Ofcansky & Berry, 1991, pp. 270-272).

وحتى عام 1958 ظلّ مسار إعداد الضباط قائمًا على الابتعاث الخارجي أو على أكاديمية هُولاتّا التي منحت رتب ملازم ثانٍ، وأبقت من لم يستكمل التعليم الثانوي في إطار ضباط الصفّ، ثمّ تأسست في أيار 1958 أكاديمية هرار العسكرية، فمثّلت نقطة تحوّل مؤسسية، إذ تولّت الهند حتى عام 1966 تمويلها وتعيين قائدها ومعظم هيئتها التدريسية، وقد خرجت الأكاديمية دفعات حملت دبلومات ورتب ملازم ثانٍ، وكانت مؤهلة لمعادلة بكالوريوس بعد عام جامعي إضافي؛ الأمر الذي رسّخ مكانتها كمؤسسة نُخبوية كوّنت "أرستقراطية عسكرية" سعت إلى تَصدُّر هرم القيادة (Milkias & Metaferia, 2005, pp. 146-148). ، وعندما افتُتحت أكاديمية هرار عام 1958، إستدعت الحكومة طلابًا جامعيين في بدايتهم وأفضل خرّيجي الثانوية إلى برنامجٍ تدريبي لثلاثة أعوام، وبرغم تخرّج الدفعة الأولى عام 1960 إستمرّ الجيش في رفد سلك الضباط من رتب ضباط الصف ومن المنقطعين عن الدراسة الثانوية عبر مدرسة هولاتا العسكرية (Abate, 1980, p. 2).

أتاحت أكاديمية هرار مسارًا احترافيًا مدته ثلاثة أعوام لنحو ثلاثمائة من طلبة الضباط المتفوقين، فأخضعتهم لمنهاج واسع يشمل التسليح والتكتيك وواجبات الأركان وقراءة الخرائط والهندسة الميدانية والاتصالات والاستخبارات والأمن والإدارة والقانون والحسابات العسكرية والإسعاف والصحة والنظافة والفروسية وإدارة الحيوانات وتاريخ المؤسسة العسكرية وجغرافيتها، وامتد أثرها خارج إثيوبيا إذ قدّمت منحًا لطلاب من نيجيريا وكينيا وتنزانيا وأوغندا ولمناضلين من جنوب غرب أفريقيا "ناميبيا لاحقًا" وجنوب أفريقيا زمن الفصل العنصري، ثم أُغلقت عام 1977 في عهد "الدرك" بعد أن خرّجت 930 ضابطًا بينهم 42 من دولٍ أفريقية أخرى، وتقدّم كثير من خريجيها إلى مواقع قيادية في الجيش والحكومة العسكرية اللاحقة (Milkias & Metaferia, 2005, pp. 149-151).

في المقابل ، شهدت نهاية الخمسينات انتقالًا نوعيًا في بناء القدرات القتالية للنظام الإمبراطوري، إذ اعتمدت أديس أبابا على دعم "اسرائيل" لتطوير وحدات الكوماندوز والمظليين وجهاز الاستخبارات العسكرية، بينما أفضت الضغوط العربية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، مع استمرار الدعم العسكري "الإسرائيلي" بصورة غير مُعلَنة، وفي عام 1959 شهدت المؤسسة العسكرية الاثيوبية توسّعًا نوعيًا، حين برزت "اسرائيل" بوصفها المزوّد الثاني من حيث الأهمية،

عبر تدريب وحدات المظليين والقوات الخاصة والاستخبارات وتسليحها، ضمن سياسة إثيوبية هدفت إلى تنويع مصادر الدعم وتحييد الضغوط الإقليمية (Jacob, 1971, pp. 177-179).

إرتفع الوعي السياسي داخل المؤسسة العسكرية أيضًا بفعل تحسّن الجيش وتوسّعه في الحجم بين 1958 - 1960، ويُفسَّر هذا النمو بعوامل عدة، فوفق الإتفاقية الأمريكية–الإثيوبية عام 1953 تعهّدت واشنطن بتأمين التدريب والتجهيز لجيشٍ قوامه 40 ألف جندي مقابل إستئجار قاعدة إتصالات في أسمرة بإريتريا لمدة 25 عامًا، وقد عنى الإتفاق مع الولايات المتحدة إمكانيةَ توسيع الجيش إلى 40 ألفًا دون إنفاقٍ ثقيل على التسليح والتدريب، وبعد عام 1952 حين دخلت إريتريا في إتحادٍ مع إثيوبيا برزت حاجةٌ إلى مزيدٍ من القوى لحماية الحصون الجديدة المتموضعة إستراتيجيًا على البحر الأحمر، وعندما فُضَّ الإتحاد عام 1962 وأصبحت إريتريا المحافظة الرابعة عشرة لإثيوبيا ظهرت حركةٌ إنفصالية تقوّت عبر دعمٍ مالي وعسكري من العالم العربي والبلدان الشيوعية، وبرّر العرب دعمهم لإستقلال إريتريا بأنّ إثيوبيا كانت الدولة الوحيدة في البحر الأحمر ذات علاقاتٍ ودّية مع "إسرائيل" وأنّ إستقلال إريتريا بقيادةٍ مسلمة سيحرم "إسرائيل" من موانئ صديقة على البحر الأحمر ويحوّله إلى "بحيرة عربية" (Welch, 1970, pp. 24-28).

ومن التحسينات التي طرأت على تنظيم الجيش الإثيوبي بعد عام 1960 إدخالُ نظام للتقاعد يشمل الضباط والجنود، ومع توسّع الجيش برزت الحاجة إلى مزيد من الضباط والأفراد، وكان معظم الملتحقين بمدرسة هوليتا العسكرية وأكاديمية هرار أعلى تعليمًا من سابقيهم، فمنذ عام 1960 خرّجت أكاديمية هرر نحو 40–60 ضابطًا سنويًا حتى أُغلقت عام 1977 إبّان الغزو الصومالي للأوغادين، وخلال المدّة نفسها خرّجت مدرسة هولاتا نحو أربع عشرة دفعة بمتوسط يقارب 120 ضابطًا لكل دفعة، ومع تقاعد مزيد من الضباط المتقدّمين رُقّي الأصغر سنًا والأكفأ، حتى غدت بحلول عام 1974 قرابةُ ثلثي ضباط الجيش من الملتحقين بعد عام 1958 وقد بلغ بعضهم رتبة رائد (Abate, 1980, p. 7).

وعلى الرغم من انقسام هؤلاء على أساس الخلفية التعليمية والانتماء الجماعي ظلّوا إجمالًا أفضل تدريبًا وأكثر اهتمامًا بالتطوّرات السياسية في إثيوبيا، وتلقّت مجموعة صغيرة — معظمها من خرّيجي أكاديمية هرار — تعليمًا جامعيًا داخل البلاد وخارجها بينما كان كثير من الضباط الآخرين يتابعون تعليمهم الجامعي، وحافظ الضباط على صِلات وثيقة بزملائهم في الثانويات والجامعات وكانوا شديدي الوعي باللاعدالة السياسية والاجتماعية السائدة، وهذه

الجماعة من الضباط ومعها كتلة واسعة من الجنود الشبان الساخطين زعزعت أسس النظام الإمبراطوري (Abate, 1980, pp. 7-8).

أثّر نظامُ التقاعد الجديد بقوة في تسييس صفوف الجنود، ففي ستينيات القرن وبدايات سبعينياته إلتحق كثير من المنقطعين عن الدراسة الثانوية بالجيش لندرة فرص التعليم والعمل، ومع تقاعد الجنود الأكبر سنًا حلّ مكانهم رجال أصغر وأفضل تعليمًا، كما أعاد كثيرون الإلتحاق بعد إتمام خدمةٍ مدتها سبعة أعوام لأن الجيش بدا أوفر فرصًا من الحياة المدنية، وإستقطبت وحداتٌ جديدة — كالمحمول جوًا والوحدات التقنية مثل المهندسين والإشارة والمدفعية والدروع — أعدادًا كبيرة من المجنّدين الشبان ولعبت أدوارًا مهمّة في ثورة عام 1974، وتمركزت وحداتٌ كثيرة في مراكز حضرية أو حولها ما أتاح للجنود الالتحاق بمدارس مسائية ومراقبة الفساد عن قرب داخل المؤسسة العسكرية والنظام الإمبراطوري، وبحلول أوائل السبعينيات لم يعد الجيش الإثيوبي مؤسسةً غير مكترثة بالسياسة كما كان قبل أعوام قليلة (Welch, 1970, p. 30).

برزت تطوّراتٌ خارجية أخرى رفعت الوعي السياسي للمؤسسة العسكرية الإثيوبية، فإستحداث منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 ومقرّها أديس أبابا زاد تواصل إثيوبيا مع الدول الأفريقية وأكّد إلتزامها بوحدة أفريقيا، كما رُصِدت سلسلةُ الانقلابات العسكرية في القارة باهتمام كبير من الضباط الصغار، وداخليًا واجهت المؤسّسة بؤر توتّر عدّة منها إنتفاضة بالي جنوبًا التي أشعلها رفضُ الزعماء المحليين إدخالَ مقوّمي الضرائب بحجة إهمال منطقتهم في المدارس والطرقات والمستشفيات، فأرسلت الحكومة قواتٍ الجيش ، ودارت حربٌ محدودة حتى عام 1969 حين مُنح القادة العفوَ واستسلموا (Chege, 1979, p. 461).

وفي المقابل تدهورت صورةُ الجيش والشرطة لدى الشبيبة المتعلّمة لاقترانهما بالقوّة الغاشمة دفاعًا عن قضيةٍ لا تستحقّ الدفاع، ومنذ منتصف الستينيات وقعت اضطراباتٌ خطِرة قادها طلبةُ الجامعات والثانويات طالبوا بإصلاحاتٍ واسعة في التعليم والبلاد، وكان الجيشُ والشرطةُ والحرسُ الإمبراطوري يُستدعون كلّ مرة لفرض النظام، وفي حادثةٍ عام 1972 قُتل عددٌ كبير من الطلبة، وقد قادت المحصِّلةُ التراكميةُ لهذه العوامل إلى استيلاءاتٍ عسكرية في دولٍ أفريقية كثيرة ثم في إثيوبيا ذاتها (Erlich, 1983, p. 360).

شكّلت المؤسسةُ العسكريةُ الإثيوبية قبل الثورة صورةً مُصغّرةً للمجتمع من حيث توزيعُ المكافآت والامتيازات؛ فأكثرُ الفئات امتيازًا طَبقةُ اللواءات الذين تمتّعوا بمزايا تُضاهي - بل تفوق -

نظراءهم المدنيّين، وإختار الإمبراطورُ قلّةً منهم لمهامّ دبلوماسية وترقياتٍ إلى مناصب الحُكم ومنحِ أراضٍ وعقارات، وإرتبطت الترقياتُ بولاءٍ ثابتٍ للإمبراطور أكثرَ من إرتباطها بالجدارة المهنية، ولم يكن اللواءاتُ كتلةً موحّدة إلا في حماية النظام الإمبراطوري كما فعلوا في عام 1960 (Abate, 1980, p. 9).

**المبحث الثاني : الدور السياسي والخارجي للمؤسسة العسكرية (1961–1973)**

إفتقدت المؤسسةُ العسكرية تماسكها في العهد الإمبراطوري إذ أضعفها نهجُ الحكم وتوترُ الأجيال وتكتلاتُ الضباط وتنافسُ الأفرع، وإحتفظ الإمبراطور بزمام التعيين والترقية والنقل والعزل وربط القيادات العليا به مباشرة وأدارها عبر شبكة رقابة تُذكي المنافسة، وتحوّلت مكانة الرتب العليا إلى امتيازٍ مشروط بولاءٍ مطلق للعرش بينما جاء معظم كبار الضباط من بيئات متواضعة يعتمد نفوذُهم كليًا على الملك، وبنهجِ تثبيط السياسة وسياسةِ توازن القوى أمّن الحاكم قبضةً راسخةً على الجيش (Ottaway, 1978, p. 83).

إرتبطت السياسة بالجيش في البنية الإثيوبية التقليدية على نحوٍ وثيق حتى ندر أن تعمل إحداهما منفصلة عن الأخرى، لذلك بدا تحييد الجيش قبل ثورة عام 1974 حالةً إستثنائية، إذ حجز هيلا سيلاسي المؤسسة العسكرية عن السياسة وهو يسعى لتجميل واجهة مجتمعٍ إقطاعي، فجرّد زعماء الأقاليم من صلاحياتهم وحوّل الضرائب إلى الخزينة المركزية وركّز الإدارة وجعل مصدر السلطة قصره مباشرة وتراجعت امتيازات النبلاء الوراثية في الوصول إلى النفوذ (Abate, 1980, p. 1).

أدّى الشعور الواسع داخل سلك ضبّاط الحرس الإمبراطوري بأنهم ليسوا نخبة عسكرية فحسب بل نخبة وطنية أيضًا إلى بروز طموح سياسي انتهى بمحاولة انقلاب كانون الأوّل 1960، وقد فشلت المحاولة لأن الجيش النظامي – الأكثر تقليديةً والأشدّ استياءً من امتيازات الحرس الإمبراطوري ومن نزعات ضباط الحرس والقوّات الجوية – ظلّ على ولائه للإمبراطور، وبعد فشل الانقلاب لم يُحلّ الحرس الإمبراطوري، غير أنّه فقد مكانته المميّزة؛ فأُعدم أو سُجن أو نُفي معظم ضبّاطه الكبار، وملأ الضبّاط الموالون – في الغالب من القوات البرية – (EGF) الشواغر، وتحت قيادة جديدة، وحتى سقوط الملكية، ظلّ الحرس – الذي بلغ قوامه 10,000 فرد – في موقع النخبة يحمي الإمبراطور ويفرض السيطرة على الجيش النظامي، وباعترافٍ بولاء القوات البرية، مُنحت حصّةً أكبر من الإنفاق العسكري، فنمت سريعًا وتفوّقت حجمًا ونوعية تجهيزًا على الحرس. (Aethiopica, 2005, p. 1081)

وأيقظت مشاركات الجيش الإثيوبي في مهمات خارجية مثل الحرب الكورية وأزمة الكونغو الحسَّ السياسي داخل الصفوف ولا سيما لدى الضباط الشبان الذين إزدادت يقظتهم بإحتكاكهم بالعالم، وعلى موجة حركات الإستقلال في أواخر الخمسينيات أقدم الحرس الإمبراطوري على إنقلاب في كانون الأول 1960 بترتيب مرتبك وتنفيذ ضعيف فإرتدّ فشلُه أثرًا عميقًا على المؤسسة العسكرية، وإنقلبت رتبُ العقيد فما فوق على المحاولة بدافع تنافس شخصي وخلاف حول إستبدال النظام القديم بينما أيّد معظم الضباط الشبان ذلك الخيار، ومن هنا جاء إقصاء القيادات العليا عن المؤسسة العسكرية عام 1960. (Abate, 1980, p. 1)

وأفضت أحداث كانون الأوّل 1960 إلى إعادة توزيعٍ للامتيازات داخل المؤسسة العسكرية ؛ إذ فقد الحرس الإمبراطوري امتيازاته بعد الإعدامات والنفي، بينما حازت القوات البرية نصيبًا أكبر من الموارد فتعاظم حجمها وتسليحها، مع بقاء الحرس هيكلًا نخبويًا تابعًا يحرس رأس الدولة في السنوات اللاحقة (Aethiopica, 2005, p. 1082).

شهدت الستينيات توسعًا سريعًا في سلاح الجو، وأُنشئت مدرسة طيّارين ضمن الأكاديمية الجوية، التي ضمّت كذلك مدارس للعاملين الفنيّين (صيانة الطائرات، والإلكترونيات، والاتصالات، واختصاصيي الأسلحة). وفي عام 1961، جرى تأسيس أولى وحدات المظليين، واتجهت عملية تحديث القوات الإمبراطورية في الستينيات إلى بناء ذراعٍ جويّة ذات بنية تدريبية متكاملة؛ فجمعت الأكاديمية بين إعداد الطيارين وتأهيل الطواقم الفنية، لتأمين قدرة تدخل سريعة دعمتها برامج صيانة واتصالات تسليحية حديثة. (Aethiopica, 2005, p. 1082)

أحدثت محاولةُ الانقلاب تحوّلًا في وعي صفّ الجنود، فتمكّنوا مرتين خلال الستينيات من إنتزاع زياداتٍ في الأجور عبر عرائض منظَّمة، الأولى في عام 1962 والثانية في عام 1963 ، وإزداد حسّهم السياسي، ولا سيما في أديس أبابا، تحت تأثير تظاهراتٍ طلابية سنوية، وهنا كان لا بد من تدخلهم بعدما إحتجّ الطلاب على فساد السلطة وتجاهلها لعدم المساواة، فأُوعز إلى الجيش بإعتقالهم في عام 1970 ، وسقط عددٌ كبير منهم في حرم الجامعة برصاص الجيش والحرس الإمبراطوري (Janowitz, 1977, p. 143).

وعلى الرغم من حملة التشويه الرسمية واصل الطلاب تعرية إخفاقات الحكم وأقنعوا سكان المدن بأنّ مطالبهم، من إصلاحٍ زراعي وإغاثةٍ لضحايا مجاعة عام 1970، تعبّر عن هموم الإثيوبي العادي وقد خرجت إلى العلن بجهود الأساتذة والطلبة، ولم يكن تدخل المؤسسة العسكرية نتاج تدهورٍ ظرفي بقدر ما كان ثمرة إرتفاع الوعي السياسي لدى القوى المنظمة من عمالٍ ومعلمين

وطلبةٍ وعسكريين، وما دامت تلك القوى منقسمة أو موالية للنظام حافظ الجيش على ما هو قائم، أمّا حين ساد تذمرُها فقد غدت أيامُ الحكومة محسوبة (Janowitz, 1977, p. 145).

قبل إنقلاب 1960 الفاشل تولّى الحرس الإمبراطوري إعداد ضباطه عبر بعثة تدريب سويدية، ثم بعد ذلك التاريخ أُسندت إليه كوادر متخرّجة من أكاديميتي هرار وهولاتا، وكان ضباط الحرس قبل عام 1960 يتمتعون بظروف مهنية ومزايا أعلى وبمكانةٍ لافتة في العاصمة، ثم نُقل كثيرٌ منهم إلى الجيش وصُرف بعضهم درءًا لتكرار الإنقلاب فشغل ضباط وجنودٌ من الجيش مواقعهم، وتألّف الجيش تبعًا لذلك من جماعاتٍ متخاصمة من الضباط بحسب الخلفية التعليمية والمهنية والرؤية السياسية (Abate, 1980, p. 3).

وشملت هذه الجماعات خرّيجي هولاتا وخرّيجي أكاديمية هرار وضباط الحرس الإمبراطوري السابقين، وتعارضُهم داخل الجيش شكّل مفارقةً حادة إزاء التماسك والكفاءة والروح المعنوية العالية في سلاح الجو والبحرية اللذين نُظّما بعد الحرب وكان حجمهما صغيرًا وطبيعة تدريبهما وعملهما التقنية تقتضي تجنيد طلبةٍ بمرجعية تعليمية متقاربة، وبما أنّ قواعد عملهما محدودة إرتبط ضباطهما ببعضهم على نطاق واسع، كما تمتّع سلاح الجو والبحرية بأجور أعلى وتنظيمٍ أمتن وظروف عمل أفضل وبدلات غذاءٍ وسكنٍ كبيرة مقارنةً بالجيش والحرس الإمبراطوري وهي عواملُ رفعت المعنويات وروح الفريق، وقد ساد في الجيش والحرس تذمّر كبير بسبب تدنّي الأجور والمكانة قياسًا بنظرائهما في سلاح الجو والبحرية، وخلقت هذه الفوارق في مستوى التشغيل والرفاه بين الأسلحة غيرةً وصراعًا وتنافسًا حادًا إستثمره الإمبراطور إلى أقصى حد (Janowitz, 1977, p. 147).

برزت كذلك مصادرُ أخرى للصراع بين الضباط الكبار والصغار في الجيش، إذ سادت فجوة هائلة في مستوى المعيشة بين الفئتين وأشدّ منها بين الضباط والجنود، وإلى جانب الأجر الأعلى والمكانة تمتّع الضباط الكبار بمزايا عديدة مثل السكن والسيارات مجانًا ومنح الأراضي والعقارات الحضرية، بينما نال الضباط الصغار أجورًا متدنية ولم يحظوا بمزايا تُعد معيارًا في جيوشٍ أفريقية أخرى، كما أُلزموا بخدمة أعوامٍ طويلة بلا إجازة في مواقع معزولة مثل الأوجادين ونيجلي، وظهرت الفوارق ذاتها في الجيش والحرس الإمبراطوري والشرطة، وقد أبقت هذه الصراعات داخل الأسلحة وبينها المؤسسةَ العسكرية الإثيوبية بمنأى عن التورط السياسي الشائع في جيوشٍ أفريقية أخرى، وأمّن الإمبراطور لنفسه سيطرةً محكمة على القوات المسلحة بتغذية هذه الخصومات وتشجيعها ضمنيًا (Abate, 1980, p. 4).

منذ أوائل ستينيات القرن جرت سلسلة تطورات غيّرت تدريجيًا موقف المؤسسة العسكرية وأسهمت في وعيها السياسي، إذ عُوِّلت موجةُ حركات الاستقلال في أفريقيا تحت واجهةِ الحكم التمثيلي على تحفيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا، وقد غذّى هذا الانتشاءُ بالاستقلال جزئيًا محاولةَ الانقلاب في كانون الأول عام 1960، وبرّر قادتها تدخّلهم بعجز الإمبراطور هيلا سيلاسي عن إدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية تحول دون عيش قلةٍ مميَّزة على حساب أغلبية الإثيوبيين المعوزين، وأكد زعماء الانقلاب أنّ دول أفريقيا الجديدة تُحرز تقدمًا سريعًا بينما لم يكن لدى إثيوبيا ما تعرضه قياسًا بـ"ثلاثة آلاف عام من الاستقلال" (Ottaway, 1978, p. 86).

وجرى التشديد على السيادة الوطنية دائمًا من جانب العرش والنبلاء بوصفها مسوغًا لاستمرار هيمنتهم على المشهدين السياسي والاقتصادي، ورغم سحق الانقلاب ترك أثرًا لا يُمحى في السكان والعسكريين، إذ طالب جنود الصف لاحقًا بالأجور التي وُعِدوا بها فاستجاب الإمبراطور فأدرك الجنود للمرة الأولى أنّ لهم صوتًا مسموعًا عند امتلاك شكاوى مبرَّرة، وفي عام 1964 تحققت مطالبة أخرى بزيادات إضافية للأجور وبدلات الطعام، وفي عام 1967 وُضع برنامجٌ لتوحيد سُلّم الرواتب لأفراد القوات المسلحة على مدى ثلاثة أعوام بما يكفل زياداتٍ كبيرة للجيش والحرس الإمبراطوري والشرطة ويعكس تنامي نفوذهم السياسي (Ottaway, 1978, p. 87).

وخلال عامي 1961–1971 إرتفع متوسطُ راتب الجندي في الجيش والشرطة بنحو 222% من 18 إلى 58 دولار اثيوبي ، وارتفع راتبُ الرقيب من 35 إلى 75 دولار اثيوبي بنسبة 114%، والملازِم الثاني من 125 إلى 250 دولار اثيوبي بنسبة 100%، والملازم من 150 إلى 300 دولار اثيوبي بنسبة 100%، والنقيب من 175 إلى 400 دولار اثيوبي بنسبة 129%، والرائد من 275 إلى 520 دولار اثيوبي بنسبة 89%، والمقدم من 425 إلى 650 دولار اثيوبي بنسبة 53%، والعقيد من 475 إلى 800 دولار اثيوبي بنسبة 68%، بينما ظل راتبُ العميد ثابتًا عند 950 دولار اثيوبي دون زيادة (Abate, 1980, p. 5).

من جانب آخر ، بين عامي 1960 و1964 خدم نحو 6000 ضابط وجندي إثيوبي في عملية الأمم المتحدة في الكونغو، وقد أُجيز تدخل المنظمة عسكريًا عندما إنزلقت الكونغو إلى أزمة سياسية عميقة بعد أسبوعين فقط من الإستقلال في 30 حزيران 1960، وطلبت الأمم المتحدة من إثيوبيا وغانا والمغرب ونيجيريا والهند وإندونيسيا إرسال وحداتٍ من قواتها لحفظ النظام ومنع إنفصال

إقليمي كاتانغا وجنوب كاساي، وخلال تلك المدة خدم الإثيوبيون في أنحاء الكونغو إلى جانب جنود من سائر أفريقيا والعالم(Abate, 1980, p. 5) .

وكانت هذه الخبرة مهمة في رفع الوعي السياسي للجنود الإثيوبيين إذ إطلعوا على أساليب تشغيل جيوش أخرى وإكتشفوا كيف تُدرَّب وتُعلف وتُكسى وتُؤوى مؤسسة عسكرية فعّالة، وفي كل وظيفة رأى الإثيوبيون أنفسهم في موقعٍ أدنى من نظرائهم في بلدانٍ أخرى، وكان من بين الكتائب التي خدمت في الكونغو وحدة نيجلي التي إعتقلت ضباطها في كانون الثاني 1974 فأشّرت بداية الثورة الإثيوبية، كما أنّ كثيرًا من ضباط الصف والجنود الذين إعتقلوا قادتهم في أسمرة في شباط 1974 ورفعوا مطالب تشمل زيادة الأجر وبدلات المعيشة وتناوب الوحدات سبق لهم أن خدموا في الكونغو (Koehn, 1979, pp. 54-56).

نال الجنود الذين خدموا في الكونغو تحت لواء الأمم المتحدة بعض المنافع المالية بعد عودتهم إلى إثيوبيا، غير أنّ شائعات قوية راجت بأن مسؤولين حكوميين كبارًا إختلسوا معظم الأموال التي خُصصت للجنود من الأمم المتحدة، وفي الأيام الأولى من إنتفاضة 1974 العسكرية طالب الجنود بالتحقيق في سوء تخصيص أموال الأمم المتحدة المقررة لقدامى بعثة الكونغو، ومع ذلك فإن ما تقاضاه الجنود من الأمم المتحدة لقاء عامٍ واحدٍ من الخدمة فاق بأكثر من خمسة أضعاف ما دفعته لهم الحكومة الإثيوبية، وقد تساءل كثيرون كيف أمكنهم تحصيل هذا التعويض الكبير لقاء خدمة لعامٍ واحد في بلدٍ أجنبي بينما بدا قادتهم في الداخل غير مُبالين برفاهيهم، وكانت الخلاصة الحتمية أنّ خللًا واسعًا أصاب الجيش والحكومة في إثيوبيا (Welch, 1970, pp. 29-31).

تزامن تراجع نظام الإمبراطور هيلا سيلاسي مع زيادة تسييس الجيش إذ إعتمد سيلاسي على أدوات حكم أشد قمعًا، ومع إتساع تجنيد الإثيوبيين المتعلمين في صفوفه خلال ستينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من العقد التالي إزداد الوعي السياسي داخل القوات المسلحة، وتعاظم هذا الوعي مع إستخدام الجيش لقمع احتجاجات الطلاب وإنتفاضات الفلاحين والثورات الإقليمية في أوغادين وبالي وإريتريا، وأسهمت زيادة الثورات المحلية وركود الاقتصاد مطلع السبعينيات وتدهور شروط معيشة العسكريين في دفع وحدات عدة إلى التمرد، وبدأ التمرد العسكري الذي عجّل بثورة عام 1974 بمطالب لتحسين ظروف العمل والأجور في المواقع النائية لا سيما أوغادين ونيجلي وصحراء غرب إريتريا (Kebede, 2011, p. 198).

وبحلول عام ١٩٧٣ إتضح لكثير من المراقبين أنّ الجيش يمثّل القوة الحقيقية وراء العرش ، وسادت توقّعات واسعة بتولّيه زمام الأمور إذا توفي الإمبراطور ، ومنذ محاولة الانقلاب الإثيوبية الفاشلة عام ١٩٦٠ لم تُجرَ محاولة انقلاب عسكرية أخرى، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الانقسامات العميقة داخل القوات المسلحة ولا سيما في سلك الضباط (Kebede, 2011, p. 196).

**المبحث الثالث : موقف المؤسسة العسكرية من ثورة شباط 1974**

شهدت المؤسسة العسكرية الإثيوبية منذ سبعينيات القرن العشرين تحولاتٍ جذرية في طبيعتها وحجمها وما ترتب عليها من كلفة، بالتزامن مع قيام النظام الاشتراكي لمنغستو عام 1974، وفسّرت ذلك عوامل عدة، أولها الأيديولوجيا السياسية الماركسية اللينينية التي تبنتها الحكومة، إذ خضع الاقتصاد والنظام السياسي لسيطرة مركزية وارتفع الإنفاق العام بصورة ملحوظة، فقد مثّل الإنفاق العام 13% من الناتج المحلي الإجمالي في ستينيات القرن، لكنه ارتفع إلى 34% بحلول سبعينياته، وتمثل العامل الثاني في ثقافة العسكرة المصاحبة لتلك الأيديولوجيا (Adejumobi & Binega, 2006, p. 52).

أضطلعت المؤسسة العسكرية بدورٍ متقدّم في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتحدّر معظم الساسة البارزين في النظام من الرتب الدنيا والوسطى في الجيش، بدءًا بمنغستو هايلي الذي كان رائدًا، ومن أبرز ابتكارات النظام تشكيل الميليشيات والجمعيات الفلاحية (Keller, 1988, p. 234)، وبموجب إعلان الخدمة العسكرية الوطنية ، أكّد الحكم العسكري توسيع مؤسسات الدولة العسكرية إلى المجتمع ككلّ، فدمج الحملات العسكرية والتعبوية التنموية؛ وبذلك صار جميع المواطنين بين 18 و50 عامًا مُلزَمين بالخدمة لمدة تصل إلى 24 شهرًا، وفي الوقت ذاته أُنشئ "مجلس الدفاع والأمن الوطني" للإشراف على قضايا الدفاع والأمن والتعامل مع الكوارث الطبيعية. (Harbeson, 1988, p. 184)

واجهت القيادة الإمبراطورية مأزق حربٍ مزدوجة في مطلع السبعينيات ، فقررت عام 1973 اعتماد التجنيد العام ابتداءً من عام 1974 لرفع الجاهزية، غير أنّ اندلاع الأحداث السياسية في البلاد أوقف التنفيذ، فيما ظلّ قوام الجيش قرابة 40 ألف عنصر عشية الثورة، وفي ذلك الوقت ، أدركت الحكومة الإمبراطورية أنّ قوّاتها المسلحة لن تكفي للتعامل في آنٍ واحد مع حرب إريتريا واحتمال نشوب حرب مع الصومال، لذلك أُدخلت الخدمة الوطنية العامة عام 1973

لتبدأ في عام 1974، لكن قبل استدعاء الدفعة الأولى اندلعت الثورة الإثيوبية في شباط 1974، فتوقفت تلك الخطط (Ofcansky & Berry, 1991, pp. 280-283).

تسبّبت الظروفُ المعيشيةُ المتردّية في تفجّر تمردِ نِجِلي في كانون الثاني 1974، وأتت الشرارةُ من تعطل شبكة المياه في ثكنات اللواء الرابع؛ كانت الشكاوى من تدهور الأحوال مألوفةً إلى حد أنّ كبارَ الضباط لم يفعلوا شيئًا حين وقع العطل، فلمّا لم يتلقَّ الجنودُ ردًّا إعتقلوا ضباطَهم ومعهم قائدَ القوات البرية الموفدَ من الإمبراطور للتحقيق، ووعد مبعوثٌ إمبراطوري بإنصافٍ عاجل، وفي قاعدةِ "دِبري زِيت" الجوية إحتجز الفنيّون وضباطُ الصفّ قادتَهم وطالبوا بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل (Erlich, 1983, p. 460).

وسرعان ما تفجّر تمرّدٌ أعرضُ نطاقًا وأشدُّ خطورةً في وحداتِ أسمرة — مقرّ الفرقة الثانية المسؤولة عن دفاعٍ وأمنِ شمالِ إثيوبيا — فأُحتجز كبارُ الضباط وأُغلِق المطارُ الدوليّ وكلُّ الطرق إلى المدينة وسيطر المتمرّدون على الإذاعة والمصارف والخزانة والبريد والبرق، ومن أبرز مطالبهم رفعُ الأجور وزيادةُ بدلات الطعام ومنحُ مكافآتِ القتال وتدويرُ الوحدات بين الجبهاتِ والنُّقاط النائية (Erlich, 1983, p. 460).

وحظيت المطالبُ بتأييدٍ واسعٍ في الوحدات وتزامنت مع إضراباتِ العمّال وروابطِ المعلّمين وموظّفي الدولة في أديس أبابا، فدفعت اضطراباتُ المدنيّين إلى إستقالةِ رئيس الوزراء وحكومته وتعيينِ رئيسٍ جديد، ونالت المؤسسةُ زيادةَ أجورٍ تقارب 37% وأُفرج عن قِلّةٍ من الضباط ثم عاد العسكريون إلى أعمالهم رغم الإضطراب، غير أنّ مجموعةً صغيرةً من الضباط الشبان وضباط الصفّ من وحدات النخبة — الجوّ، والطيرانِ البري، والمحمولِ جوًّا، والمهندسين— إغتنمت الفرصةَ لزعزعةِ الحكومةِ المُترنّحة بإسقاط مناشير نُسبت توقيعاتُها إلى القوات المسلحة (Chege, 1979, p. 363).

تشعّبت المطالبُ ذاتُ الأثر الواسع والنطاق الوطني، إذ شملت إصلاحَ نظام الأراضي، وتشكيلَ حزبٍ سياسي، وإنتخاباتٍ حرّة، وإطلاقَ سجناءِ الرأي، وصحافةً حرّة، ومحاكمةَ وزراء سابقين بتهم الفساد والتقصير في أداء الواجب لا سيّما عن التقاعسِ الذي ساهم في المجاعة التي سادت البلاد منذ مطلع السبعينات، وقد أدّت خطوةُ تلك المجموعة الصغيرة داخل القوات المسلحة ، وخصوصًا الضباطُ الشبان وضباطُ الصفّ إلى تسييس المؤسسة العسكرية وإلى تخلخل سلسلة الأوامر بعدما لم يعُد الضباطُ الكبارُ يتوقعون امتثال الجنود، وللمرة الأولى منذ اندلاع

الإضطراب في كانون الثاني 1974 ساد إجماعٌ بين أطراف الحراك على التغيير: الطلاب، المعلّمون، نقابات العمال، العمّال، والقواتُ المسلحة (Chege, 1979, p. 363).

إثر ذلك، أعلنت الحكومة في 21 شباط 1974، منح الجيش الصلاحيات الكاملة للتعامل مع الأزمة، وبعد يومين تجوّل هيلا سيلاسي في السوق والتقى الناس ثم غادر قبيل الظهيرة وظهر مساء اليوم نفسه في بث مباشر فألقى خطابًا طويلًا أعلن فيه خفض سعر البنزين وفرض ضوابط على أسعار السلع الأساسية وأكد أنّ الجيش من الآن فصاعدًا "سينفذ إجراءات صارمة حتى في حالات الاضطرابات المدنية" ، ومع حلول الاثنين 25 شباط عادت أديس أبابا إلى طبيعتها (ماركوس، 2025، صفحة 275).

وانتقل المشهد من اضطراباتٍ مدنية إلى اضطراباتٍ عسكرية، ففي منتصف كانون الثاني 1974 إعتقل ضباط الصف في نجلي قادتهم وطلبوا تدخل الإمبراطور لتحسين أوضاعهم المعيشية المزمنة وأساءوا معاملة الجنرال الموفد للتحقيق في الأمر، وطالب مجندو سلاح الجو في مقر القيادة بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور (Kebede, 2011, p. 196).

وفي هذه المرحلة قررت الحكومة رفع رواتب العسكريين، ثم يوم الأحد 24 شباط 1974 توجّه الإمبراطور بنفسه إلى مقر الفرقة العسكرية الأولى لمعالجة تمرد محدود فوعد بتحسين شروط المعيشة وأشار إلى زيادة بنسبة 20% تقدَّر للجندي بنحو 40 دولارًا شهريًا وأُعلن عنها صباحًا، غير أنّ الإعلان لم يَحُل دون تفاقم الأزمة في أسمرة إذ إحتجز الجنود قادتهم في 25 شباط وسيطروا على الاتصالات والبنوك والمنشآت العامة، ومع أنّ هدفهم المعلن تركّز على زيادة الرواتب وتحسين الطعام واللباس وتقديم الشكاوى عبر سلسلة القيادة فإنّ إحباطاتِ محاربةِ تمردٍ بإمداداتٍ وتسليحٍ غير كافيين دفعت قادتهم غير المخوَّلين إلى الميل نحو تسوية سياسية (ماركوس، 2025، صفحة 276).

جاءت التوصية بما يفوق ما يطيقه الإمبراطور فرفض مطالب أسمرة، وفي 27 شباط ظهر هيلا سيلاسي على شرفة القصر فأعلن أنّ اجتماعًا عُقد على عجل لجنودٍ يُفترض ولاؤهم له وأنّ البلاد لا تحتمل زيادة جديدة في رواتب العسكريين وأنّ الأعداء يستغلون الظرف للإضرار بوحدة إثيوبيا وأنّ على الجنود أداء واجبهم الوطني بطاعة ضباطهم، غير أنّ النداء إلى الوطنية أُهمل إذ انقسمت الجامعات في أنحاء البلاد إلى معسكراتٍ متقابلة، وفي الأثناء واصل الطلاب حركتهم وطالبوا بإنهاء النظام الملكي وإصلاح الأراضي وإلغاء الكنيسة الأرثوذكسية وكفالة حرية التعبير وسائر الحقوق المدنية (ماركوس، 2025، صفحة 276).

منذ عام 1960 إعتمد النظام على الجيش لصون هيبته، وحين إنحازت جماهير العاصمة إلى التمرّد صارت حكومة هيلا سيلاسي آيلة للسقوط إذ تضاعفت قابليتها لإختراق خصومها الإيديولوجيين وإنتشرت شائعات عن رغبة الجنود في إزاحة الحكومة، وقد قدّر رئيس الوزراء أكيلو هابتولد (Akilu Habtold) أنّ تهدئة الأزمة تمر عبر إستقالته وإستقالة وزرائه، وفي الثامنة مساء 27 شباط أُذيع بيان بالتدابير العاجلة وغير المسبوقة، ومع صباح اليوم التالي تسارعت الوقائع فسيطرت وحدات الجيش على أديس أبابا وبدأت بإعتقال الوزراء السابقين وإرتفع التوتر في المدينة، وصودرت منشورات صادرة عن وحدات مختلفة من الحرس الإمبراطوري، كما وُجّهت الشرطة غير المتورطة والحرس الإمبراطوري إلى الإلتحاق بالحركة الثورية (ماركوس، 2025، صفحة 277).

وفي حزيران عام 1974 أعلن مجموعة من ضباط الجيش تشكيل "لجنة تنسيق القوات المسلحة" التي عُرفت لاحقًا بـ"الدرك"، ودخلت في صراع مع حكومة هيلا سيلاسي بقيادة إندلكاشو مكونن (Endelkachew Makonnen) لإسقاطها، وفي أيلول من العام نفسه ، شرعت اللجنة في إعتقال أقرب مستشاري رئيس الوزراء وحل مجلس التاج والمحكمة الإمبراطورية وتفكيك جهاز الإمبراطور العسكري، فإكتملت فصول الثورة الإثيوبية بإنقلاب 12 أيلول الذي أطاح بالامبراطور هيلا سيلاسي على يد لجنة التنسيق (Gupta, 1978, pp. 169-171).

جاءت ثورة شباط 1974 مباغتة تقريبًا للجميع، إذ لم يكن حتى الطلبة متهيئين رغم سنوات من التحريض والنضال، وتأخرت النخبة الحاكمة في إدراك مدى الأزمة، وكان لفظ "abyot" للدلالة على "الثورة" جديدًا نسبيًا في الأمهرية حتى إن كثيرين لم يعرفوه إلا بعد حدوثها، ومن هنا تداول التعبير "abyot fanada" أي انفجار الثورة (Zewde, 2001, p. 325)، وأطاحت بالإمبراطور هيلا سيلاسي وأدت إلى قيام نظام حكم عسكري شيوعي (الدرك) وأفضت في النهاية إلى وقوع البلاد في قبضة ديكتاتورية شمولية (Gudina, 1994, p. 70)

أما المعارضةُ المدنية، "حزبُ الشعب الثوري الإثيوبي"(EPRP) ، فكانت حاسمةً في قناعتها بأنّها وحدَها - بوصفها الأفضل- مؤهَّلةٌ لقيادة إثيوبيا في طريق الإشتراكية الحقّة، وأشارت إلى أنّ الجيش كان قوّةً قمعيّة في النظام السابق وأنّه تعثّر إلى الثورة عبر السعي وراء مصالح فئوية، وفي المقابل إقتنع العسكريون تمامًا بأنّهم وحدهم القادرون على قيادة الثورة، وكانت منافسةُ الفريقين عاملًا مهمًا في إدخال الإصلاحات الجذرية، وإضافةً إلى ذلك، فإنّ الإصلاحاتِ التي اتخذتها المؤسسة العسكرية أستفزت طبقةَ المالكين فتُحاول إسقاط الحكومة، وكان

العسكريون مقتنعين بأنّ الإصلاحات بعيدةَ المدى تقتضي معاملةً صارمةً لأيّ معارضة، وزادت المخاوف من إضطراباتٍ مُلهَمةٍ من الغرب كالتي أطاحت مُصلحين ماركسيين مثل نكروما في غانا وكيتا في مالي وأليندي في تشيلي، ويُمكن القول إنّ أيامَ المجلس المؤقت بقيادة الجيش كانت ستغدو معدودة لو لم يكن حازمًا في الدفاع عن "ثورته الإشتراكية" (Abate, 1980, p. 10).

بقي الجيشُ في الحكم بدعمٍ داخلي وبحجّة ترميم القوّة العسكرية المُنهَكة، وإستعداد القواتَ المسلحةَ الإثيوبية تجاه أي تهديد داخلي أو خارجي، وكانت الحكومةُ السابقة وكبارُ ضبّاطها قد أضعفوا الجيش حتى عجز عن ضبط بؤرٍ كبرى مثل إريتريا والحركةِ التوسّعية في الصومال جنوبِ شرق البلاد، وقد بنت الصومال — التي إستقلّت عام 1960 — آلةً عسكريةً هائلة بمعونة الإتحاد السوفيتي، فتلقت مقديشو أكبرَ دعمٍ عسكريٍ في أفريقيا جنوب الصحراء، وكان الهدفُ إثيوبيا، لذا سَخِط الضبّاط الشبان وضبّاطُ الصفّ لأنّ حكومتهم لم تُرقِّ قدراتها لمواجهة الخطر الصومالي، وبحسب العسكريين، لم تُدار حملةُ مواجهة الإنفصال الإريتري بحسم، ما أتاح للإنفصاليين بناءَ قوّتهم (Abate, 1980, p. 11).

إستمرّ الإضطرابُ الاجتماعي حتى أواخر أيار 1974 وأفضى إلى عزل كبارِ المسؤولين والضباط: فاستُبدل وزيرُ الدفاع ورئيسُ الأركان وقادةُ الأسلحة الثلاث والحرس الإمبراطوري والشرطة وسلاحا الجوّ والبحرية وقادةُ الفرق، وتواصلَ الزخمُ نحو تنظيمٍ عسكريٍ عريض القاعدة خلال أواخر نيسان وأيار ، فتشكّلت "لجنةُ تنسيق القوات المسلحة" المعروفةُ بالدرك في 27 حزيران عقب اجتماعٍ على عجل لعددٍ من الضباط الشبان وضباط الصفّ والجنود من الفرقة الرابعة في أديس أبابا والحرس الإمبراطوري والشرطة والطيرانِ البري والمهندسين والإشارة، ثم دعت اللجنةُ كلَّ الوحدات إلى إرسال ثلاثة ممثلين: ضابطٍ، وضابط صفّ، وجندي، وإنتخبت رئيسًا لها الرائدَ منغستو هايلي مريام ممثّلَ الفرقة الثالثة في هرار — والذي صار لاحقًا رأسَ الدولة ورئيسَ الدرك كما أُعيدَ الجنرالُ المحبوب أمان ميكائيل أندوم من مجلس الشيوخ وعيّن وزيرًا للدفاع في خطوةٍ هدفت إلى حشد التأييد للدرغ داخل القوات المسلحة وخارجها؛ وكان أمان، القائدَ السابق للفرقة الثالثة على الجبهة الصومالية، واسعَ الشعبية لكفاءته القيادية وكاريزماه ونزاهته واهتمامه برفاه جنوده (Abate, 1980, p. 10).

في الأثناء رسّخ الدرك سلطته بإعتقال أبرز وجوه الأرستقراطية والبيروقراطية والجيش والشرطة، وتعهد تحقيقًا ومحاكمةً عاجلين لعددٍ من المسؤولين السابقين. وأقال رئيسَ الوزراء في 23 تموز 1974 وعيّن مِكائيل إمرُو رئيسًا جديدًا للحكومة، وخلال الأسابيع التالية عزّز الدرك

موقِعَه بتفكيك ركائز النظام الإمبراطوري عبر إلغاء مظاهرِه البيروقراطية، وشُجّعت الصحافةُ على إطلاق حملةٍ بلا قيود لتقويض النظام الذي شملت إخفاقاتُه التستّر على مجاعةٍ كارثيةٍ حصدت أكثر من مئة ألف نفس، ولمّا شعر أعضاءُ الدرك بمزيدٍ من الثبات أعلنوا أنّ غايتهم لم تعد حمايةَ مصالحهم المؤسسية بل إطلاقَ تنميةٍ وطنية، والدفاعَ عن وحدة البلاد، وإزالةَ العوائق الثقافية أمام التقدّم، والتعاملَ مع المجاعة في الأقاليم (Erlich, 1983, p. 462).

وقد أكسبهم الإهتمامُ بظلاماتٍ اجتماعيةٍ واقتصادية تأييدًا واسعًا شجّع الجيشَ على الإطاحة بالإمبراطور في 12 أيلول 1974، ثم تولّى الدرك السلطةَ بوصفه "المجلسَ الإداريَّ العسكريَّ المؤقت" (PMAC)، وأعلن المجلسُ أنّ آثار حكم الأرستقراطية دفعت البلاد إلى هوّة مشكلاتٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأنّ من الضروري إقامةُ إدارةٍ مؤقتةٍ قوية مكرّسةٍ للصالح العام وقادرةٍ على تنمية إثيوبيا، وبالنظر إلى تشرذم الجيش والانقسامات التي غذّاها الإمبراطور، كان تخطّي الضباط الشبان والجنود لهذه الفوارق وإنشاءُ إطارٍ موحّد إنجازًا لافتًا، والعاملُ الحاسم في وحدتهم كان عجزُ الحكومة عن معالجة التدهور الاقتصادي والسياسي وغيابُ بديلٍ منظّم يتولّى الحكم، فوقع الفراغُ وملأتْه المؤسسةُ العسكرية (Erlich, 1983, p. 464).

قاد الدرك المؤلف من ضباطٍ شبّان ورتبٍ أخرى لجانًا تُشرف على إدارة الدولة اليومية وتنفّذ ما يلزم من برامج في هذه المرحلة من الثورة، غير أنّ انقساماتٍ قويّة ظهرت داخل المجلس المؤقّت ورثَها عن العهد الإمبراطوري، ومن قضايا الخلاف: الإنتقالُ إلى حكومةٍ مدنية منتخبة، ومحاكمةُ الوزراء السابقين والأرستقراطية والعقوباتُ عليهم، وبنيةُ المجلس المؤقت، وطرائقُ معالجة الحركة الإنفصالية الإريترية، وبلغ الخلافُ ذروته حين تحدّى بعضُ أعضاء الدرك مسنودِين بوحدات المهندسين والطيران البري سلطةَ المجلس في عدم تسليم الحكم لحكومةٍ مدنية منتخبة (Merriam, 1976, p. 170).

عند إنشاء الدرك في حزيران 1974 لم يبلغ الوعيُ السياسي في الجيش حدّ الترسيم الأيديولوجي حتى داخل نواة الضباط الشبان؛ إذ لم تتجاوز راديكاليته أفكارًا عامة لتصحيح لاعدالة نظام حيازة الأرض ، وإقامة حكومةٍ كفوءةٍ نزيهةٍ تستجيب لحاجات الناس. وأكّد الدرك دائمًا أنّه وصيٌّ مؤقتٌ ينقل السلطة إلى حكومةٍ مدنية، ولتأكيد هذا التعهّد اتخذت لجنة التنسيق اسمَ "المجلس الإداري العسكري المؤقت" عند إسقاط الإمبراطور، والرأيُ هنا أنّ راديكاليةَ المجلس لم تكن من صنيعته بل جاءت من مجموعاتٍ مدنية خريجون راديكاليون، طلاب، معلّمون، وشباب

البيروقراطية تمامًا كما بدأ هؤلاء تقويضَ النظام الإمبراطوري ودفعوه (Merriam, 1976, pp. 170-171).

أسّس نظام "الدرك" لهيمنةٍ عسكريةٍ مدنية؛ إذ موّل الميليشيات الشعبية، وعمّم قانون الخدمة الإلزامية ، وأنشأ مجلسًا مركزيًا للأمن والدفاع لإدارة شؤون الأمن والكوارث، في تحولٍ وسّع القاعدة العسكرية للدولة الثورية، وترافقت عسكرة الدولة في الحقبة الثورية مع قفزةٍ حادّةٍ في الموازنة الدفاعية واتساعٍ كبيرٍ للتعبئة، فارتفع تعداد الجيش إلى مئات الآلاف ، واعتمدت أديس أبابا على شبكة دعمٍ سوفيتية–كوبية واسعة شملت قواتٍ مقاتلة ومستشارين وفنيين، الأمر الذي حسم موازين القوى ثم ثبّت نمطًا إنفاقيًا عاليًا حتى أواخر الثمانينيات (Keller, 1988, p. 267) .

ومن جانب آخر ، توسّعت أكاديمية هولاتا العسكرية بعد ثورة عام 1974، وأُعيدت تسميتها باسم اللواء مولوغيتا بولي (متخرّج من أكاديمية هولاتا العسكرية عام 1935) الذي اغتيل في القصر—مع مسؤولين وشخصيات أخرى —عندما فشل انقلاب كانون الأوّل عام 1960، وبعد ذلك آلت الأكاديمية إلى الحكومة الجديدة واستُخدمت مدّةً وجيزةً مكانًا للتثقيف السياسي للموقوفين السياسيّين والعسكريّين، ثم أُعيد تأسيسها كمدرسة عسكرية، وأُعيدت تسميتها لاحقًا باسم اللواء (حيّالوم أرايا) ، وبيَّنت مسارات التسمية بعد عام 1974 كيف ظلّت أكاديمية هولاتا العسكرية مرآةً لتحوّلات الشرعية السياسية، فقد ارتبط تكريمُ مولوغيتا بولي بسردية الدولة حول النخبة العسكرية "المنضبطة"، وعلى الرغم من الاستخدام القصير لأغراضٍ سياسية- تثقيفية، عادت الأكاديمية إلى وظيفتها الأصلية ضمن عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية بعد الحرب والحكم العسكري . (Virgin, 1936, pp. 170-173)

باتت المؤسسة العسكرية بعد نهاية عهد هيلا سيلاسي عام 1974 تضم القوات البرية والبحرية والجوية، على أسس مهنية وبعيدًا عن التسييس، وتكفلت الأكاديميات، وفي مقدمتها أكاديمية هرار بقيادة ضباط ومدربين هنود، بانتقاء طلاب متفوقين علميًا ولائقين بدنيًا من الثانويات والجامعات بعد مراجعة ملفاتهم وسلامتهم البدنية. ومع ذلك حاول بعض الضباط انقلاب 1960، ثم شارك جزء من المؤسسة لاحقًا في خلع الإمبراطور خلال الانقلاب عام 1974 (Tariku, 2022, p. 34).

**الخاتمة:**

- يُؤكّد المسار أنّ التحديث لم يكن قفزةً واحدة بل تتابعًا إصلاحيًا إرتبط باتفاقات 1953 وبناء القدرات التعليمية والقاعدة الصناعية الخفيفة للذخيرة .
- إرتكز صعود المهنية إلى أكاديميتَي هُولاتا وهرر، لكنّه إفتقر إلى قيادةٍ موحّدة تُنهي التشرذم بين الأفرع والمدارس العسكرية .
- أنتج تنويع الشركاء (بريطانيا/السويد/الولايات المتحدة/أطراف أُخرى) مرونةً تكتيكية، لكنّه أبقى تبعيّاتٍ لوجستية وعقائدية متعارضة داخل المؤسسة .
- إقترن التوسّع العددي بعد عام 1958 بارتفاعٍ في وعي الضبّاط والجنود، ما إستولد مطالب مهنية/معيشية تحوّلت سريعًا إلى مطالب سياسية .
- أسهمت المهمّات الخارجية (كوريا/الكونغو) في كشف فجوات التنظيم والرفاه مقارنةً بجيوشٍ أُخرى، فإزدادت نزعةُ الإصلاح من الداخل .
- إستدام التفاوت بين الأفرع (الجو/البحرية مقابل الجيش/الحرس) في الأجور والامتيازات، فأذكى تنافسًا إستثمرته السلطةُ لكبح التكتّل .
- إرتبطت الأزماتُ العملياتية في إريتريا/الأوغادين بإختلالِ التسليح والدعم، فأضعفت ثقةَ الصفوف بالقيادات وألهبت التسييس .
- إنكشف مأزقُ الشرعية الملكية مع تفاقم الاضطرابات الطلابية والعمالية، فإنتقل ثقل القرار إلى وحداتٍ نخبوية مهّدت لظهور الدَّرك .
- أعاد الدَّرك تعريفَ العلاقة المدنية–العسكرية عبر التوسيع التعبوي والتشبيك الأمني، لكنّه أبقى تناقضاتِ الكلفة والحوكمة قائمة .
- يستلزم أيُّ مسارٍ مستقبلي لبناء قوّةٍ مسلّحة متوازنة توحيدَ القيادة والعقيدة، وربطَ التطوير المهني بإستراتيجيات رفاهٍ ومساءلة تُحصّن المؤسسة من التسييس .

**المصادر**

Abate, Y. (1980). *Ethiopia: the origins of military intervention.* Northeast African Studies, Vol. 2/3, No. 3.

Adejumobi, S., & Binega, M. (2006). *Ethiopia: Budgeting for the military sector in Africa.* Oxford University Press.

Aethiopica, E. (2005). *Coup d'état 1960.* corrigenda.

F.R.U.S.No.183. (May 15, 1953). *The Secretary of State to the Embassy in Ethiopia.* Washington: Government Printing Office.

F.R.U.S.No.185. (August 13, 1952). *The Ambassador in Ethiopia (Childs) to the Department of State.* Addis Ababa: Government Printing Office.

F.R.U.S.No.196. (April 6, 1953). *The Under Secretary of State (Smith) to the Secretary of Defense (Wilson).* Washington: Government Printing Office.

Frederick J., H. (2022). *A Forgotten Fleet: The Imperial Ethiopian Navy.* London.

Gudina, M. (1994). *The Ethiopian Transition from Military Autocracy to Popular Democracy?: Some Major Issues for Consideration in Crossing the Crossroads.* Ufahamu: A Journal of African Studies.

Gupta, V. (1978). *The Ethiopian Revolution: Causes and Results.* New York: India Quarterly Vol. 34, No.2.

Harbeson, J. W. (1988). *The Ethiopian Transformation: The Quest for the Post-Imperial State.* Boulder: Westview Press.

Jacob, A. (1971). *Israel's Military Aid to Africa, 1960–1966.* The Journal of Modern African Studies, Vol.9 , No.6.

Janowitz, M. (1977). *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations.* Chicago.

Kebede, M. (2011). *Ideology and Elite Conflicts: Autopsy of the Ethiopian Revolution.* New York: Lexington Books.

Keller, E. J. (1988). *Revolutionary Ethiopia: From Empire to People's Republic.* Bloomington: Indiana University Press.

Koehn, P. (1979). *Ethiopia: Famine, Food Production, and Changes in the Lega Order.* African Studies Review , Vol. 22, No.1 (April 1979).

Milkias, P., & Metaferia, G. (2005). *The Battle of Adwa: Reflections on Ethiopia's Historic Victory Against European Colonialism.* New York: Algora Publishing.

Ofcansky, T. P., & Berry, L. (1991). *Ethiopia: A Country Study, Federal Research Division.* Washington, D.C: Library of Congress.

Ottaway, D. (1978). *Ethiopia: Empire in Revolution.* New York.

Tariku, Y. (2022). *The Red Book: The Political Foundation of the Ethiopian National Defence Forces under the EPRDF.* Ethiopian Journal of the Social Sciences and Humanities (EJOSSAH), Vol. 18, No.2.

Virgin, E. (1936). *The Abyssinia I Knew.* London: Macmillan Publisher.

Welch, C. E. (1970). *The Roots and Implications of Military Intervention.* Evanston.

Zewde, B. (2001). *A History of Modern Ethiopia, 1855–1991.* Oxford: James Currey publisher.

آدو بواهن. (1990). *تاريخ افريقيا العام، المجلد السابع : (افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880 - 1935).* بيروت: المطبعة الكاثوليكية .

زاهر رياض. (1966). *تاريخ اثيوبيا* . القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

عمر محمد علي الاثيوبي. (1954). *اثيوبيا في عصرها الذهبي: عصر هيلاسيلاسي الاول* . القاهرة: مطبعة مصر.

هيرالد ماركوس. (2025). *تاريخ اثيوبيا العام*. (نشوان زيد علي، المترجمون) بيروت.

# The Ethiopian Military Institution Between Reconstruction and Political Transformation (1953–1974)

**Dr. intesar Hussein ahmed**

**College of basic education**

**Al-mustansiriyah university**

intesarhussen@uomustansiriyah.edu.iq

**Keywords:** Ethiopian army - Military agreements

**Summary:**

This study demonstrates that the modernization of Ethiopia's armed forces (1953–1974) emerged from a hybrid pathway: post-liberation rebuilding combined with external training and security agreements, alongside quantitative expansion and a rising political consciousness within the ranks due to international deployments and domestic crises. While the 1953 agreements delivered a more professional and better-equipped army, the absence of a unified command, inter-service and educational stratification, and widening social gaps gradually politicized the institution. As operational burdens in Eritrea/Ogaden deepened and living conditions deteriorated, the military moved to center stage in 1974 through the Dreg, inaugurating a profound transformation of the state and civil–military relations.